

Distr.: General
18 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٤، المعنون "تنفيذ أنشطة السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣"، فقد عقد بنجاح مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه، يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ في دوشانبي. وحضر المؤتمر أكثر من ١٢٠ من الوفود الرفيعة المستوى من البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية ودوائر الأعمال التجارية، وساهموا في ما دار من مناقشات بشأن سبل وفرص تحسين التعاون في مجال المياه على جميع المستويات.

وأتاح المؤتمر أيضاً فرصة لمناقشة ووضع تدابير جديدة لتعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم توصيات بشأن الإجراءات الأخرى المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وحدد المشتركون في المؤتمر عدداً من مجالات الأولوية بغرض تعزيز الحوار والشراكة، كما وضعوا العديد من التوصيات بشأن النهج الفعالة لإدارة موارد المياه، ولوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فيما يتصل بموارد المياه.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمار

191213 191213 13-52137 (A)



وبعد يومين من المناقشات التفاعلية وتبادل الآراء، أسفر المؤتمر عن الوثائق الختامية التالية، التي تحال نسخ منها طي هذه الرسالة:

- إعلان مؤتمر دوشانبي الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه (المرفق الأول)؛
- خطة عمل دوشانبي بشأن التعاون في مجال المياه (المرفق الثاني)؛
- موجز أعده رئيس المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه (المرفق الثالث).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفهم وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) سراج الدين أسلوف

السفير

الممثل الدائم

إعلان المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه

دوشانبي، طاجيكستان

٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣

نحن، ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، وقد اجتمعنا في دوشانبي، طاجيكستان، يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه لدعم تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٤/٦٧، المعنون "تنفيذ أنشطة السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣"، ولتعزيز اتخاذ إجراءات على جميع المستويات للنهوض بالتعاون في مجال المياه. وتحقيقاً لذلك، فإننا،

نعترف بأن التعاون في تنمية وإدارة الموارد المائية عبر الحدود على مستوى الأحواض أمر أساسي لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام والواسع النطاق، والتنمية البشرية الشاملة، والقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الصحة العامة، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وحماية البيئة، وبقاء الكوارث، والتنمية الحضرية والريفية المستدامة، والقدرة على مواجهة تغير المناخ، والأهم من ذلك تحقيق السلام والاستقرار، ونعيد تأكيد التزامنا بصون المياه باعتبارها محركاً للتنمية ووسيلة لتعزيز الثقة والتعاون.

نقر بالدور الرئيسي للحكومات في إدارة المياه ومواجهة التنافس في الطلب عليها، ونشجع على تقوية الحوار، حسب الاقتضاء، على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، بغرض تعزيز التعاون في تنمية وإدارة الموارد المائية عبر الحدود والقطاعات بما يفيد جميع أصحاب المصلحة، وفقاً لقواعد القانون الدولي.

نشجع الحكومات والمجتمعات المحلية التي تتقاسم موارد سطحية أو جوفية للمياه على النظر في نتائج مناقشات الفريق الرفيع المستوى والجلسات التقنية للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه، والتي ستقدم في موجز الرئيس، بما في ذلك الخطوات المحددة للتعاون في إدارة هذه الموارد، مثل الترتيبات المؤسسية التي تتضمن إنشاء آليات مشتركة للتقييم والتخطيط والرصد وتقاسم المعلومات، والأطر القانونية، ومنظمات أحواض الأنهار، والتوسط في النزاعات وحلها؛ وإيجاد حوافز على التعاون، بما في ذلك التمويل والاستثمار وتقاسم التكاليف والفوائد؛ وبناء القدرات، بما في ذلك الفهم العلمي للدورة المائية من خلال التعاون في أنشطة الرصد والبحث المشتركة، والتقاسم الطوعي للمعارف والتكنولوجيا على أساس أحكام وشروط متفق عليها. ونشير على وجه الخصوص إلى أهمية

معارف الشعوب الأصلية وجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والأطفال باعتبارهم قادة التغيير. ونشدد أيضاً على أهمية الحوار بشأن المياه والكوارث على مختلف المستويات.

نشدد على أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً في موعدها، وإذ نشير إلى العقد الدولي من أجل العمل: الماء من أجل الحياة، ٢٠٠٥ - ٢٠١٥، ندعو إلى التعجيل بتركيز جهود التنمية والتعاون على المجالات والبلدان التي تواجه تحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

نشير إلى المناقشات والتوصيات المنبثقة عن المشاورات الموضوعية العالمية المتعلقة بالمياه فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وندرك أهمية إدارة الاستخدامات المتعددة لموارد المياه من أجل منفعة الإنسان وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الظواهر الجوية الشديدة والحفاظ على السلامة الإيكولوجية. وندرك أيضاً أهمية التوافر الدائم لسبل الحصول على مستوى ملائم من خدمات الصرف الصحي وكميات كافية من المياه بنوعية مقبولة لحفظ أسباب العيش وكفالة اتقاء التلوث وصون الصحة العامة. ونوصي بأن تولى المسائل المتعلقة بموارد المياه ومياه الشرب والصرف الصحي ومياه الصرف الاهتمام الواجب عند صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

نلاحظ مع التقدير الإجراءات العديدة التي اقترحت أثناء المؤتمر الرفيع المستوى، ومنها الالتزام طوعاً بدفع جهود التعاون في مجال المياه. ونشجع الأطراف المعنية على جميع المستويات أن تنظر في اتخاذ خطوات إضافية بهدف كفالة تعميم الانتفاع بالمياه بالكامل للجميع بشكل تعاوني مستدام على قدم المساواة. ونشجع أيضاً منظمي المؤتمر على تجميع نتائج حلقات النقاش والدورات والجلسات العامة وإتاحتها للاطلاع عليها.

وأخيراً، نعرب عن تقديرنا الخالص لحكومة طاجيكستان لاستضافة المؤتمر الرفيع المستوى، وإحاطة جميع المشاركين بالحفاوة وكرم الضيافة. ونقدر أيضاً المساعدة والدعم المقدمين من جميع المنظمات الدولية والإقليمية، ومن بينها عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة.

خطة عمل دوشانبي بشأن التعاون في مجال المياه

أتاح المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه محفلاً للمشاركين لعرض مقترحات محددة للعمل لتحسين التعاون في مجال المياه على مختلف المستويات والنطاقات والقطاعات. وأثناء الاجتماعات العامة للأفرقة الرفيعة المستوى والمناسبات التي ركزت على أحداث خاصة، طرح المشاركون مقترحات سيجرى النظر فيها بصورة طوعية وغير ملزمة. وتمثل هذه المقترحات نتيجة هامة وملموسة للمؤتمر، وتُشجّع الحكومات والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الرجوع إلى هذه المقترحات الملخصة في هذه الوثيقة بوصفها "إطار دوشانبي من أجل العمل"، لأغراض التوجيه والمتابعة.

مجالات العمل ذات الأولوية للتعاون في مجال المياه تشمل ما يلي:

- ١ - المجالات التي تعالج احتياجات الفقراء، وأشد الفئات ضعفاً وتهميشاً، لا سيما في البلدان التي لا تمضي على المسار المفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٢ - المجالات التي تعالج استخدامات المياه التي تحقق الإنتاجية والاستدامة بغرض تحقيق فوائد مشتركة عبر القطاعات والحدود الجغرافية؛
- ٣ - المجالات التي تعني بتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما يشمل القطاعات الرئيسية، مثل الأغذية والطاقة والصحة والملاحة وهي المجالات التي تتنافس غالباً في الحصول على المياه؛
- ٤ - المجالات التي من شأنها زيادة القدرة على مواجهة الإجهاد الإيكولوجي، وتغير المناخ، والكوارث، وكذلك التحديات المرتبطة بالتحويلات الديمغرافية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛
- ٥ - المجالات التي تشجع الأخذ باستراتيجيات متكاملة لمواجهة جميع أشكال تلوث المياه، بما في ذلك إدارة المياه المستعملة؛
- ٦ - المجالات التي تعزز المدن المستدامة من خلال التعاون بين الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة ومقدمي الخدمات وفقاً لمبادئ الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه الحضرية؛
- ٧ - المجالات التي تعزز القدرة على رصد التقدم المحرز في التعاون في مجال المياه.

الآليات التي تعين على اتخاذ إجراءات للتعاون في مجال المياه قد تشمل ما يلي:

- ٨ - تعبئة التمويل من أجل الإدارة التعاونية للمياه والعمليات المتعلقة بها عبر القطاعات والحدود والمجتمعات المحلية؛
 - ٩ - تعزيز تبادل أفضل الممارسات التعاونية بين بلدان الجنوب؛
 - ١٠ - دعم المناير من أجل المشاركة الشاملة للجمهور وأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات، بما في ذلك نطاق كامل من المجتمع المدني، والأكاديميين، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية؛
 - ١١ - الاستثمار في تمكين النساء والشباب والفئات المهمشة من المشاركة القوية وعلى قدم المساواة من خلال تيسير التعلم والتبادل بين الأقران؛
 - ١٢ - الاعتراف بأن الماء ينطوي على إمكانات لبناء الثقة والتعاون عن طريق الحوار المتضافر؛
 - ١٣ - تحسين الحوكمة من خلال تقوية الأطر القانونية والتنظيمية، وتعزيز المساءلة والشفافية، وعن طريق الحصول الموثوق به وفي الوقت المناسب على البيانات والمعلومات؛
 - ١٤ - تعزيز التنسيق والقدرة على التخطيط المشترك واتخاذ القرارات عبر قطاعات الحوكمة ومستوياتها؛
 - ١٥ - دعم المشاركة المتواصلة والمتسقة من جانب الأمم المتحدة في المساعدة على تنفيذ التعاون والشراكات في مجال المياه من أجل التقدم صوب تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً ذات الصلة بالمياه.
- الإجراءات عبر أحواض الأنهار والقطاعات والحدود ينبغي أن تسعى إلى تحقيق ما يلي:**
- ١٦ - الاعتراف بأن تواتر الظروف المناخية القاسية (كالفيضانات وحالات الجفاف) قد يهيئ الفرص التي تتيح التشجيع على المشاركة في جمع المعلومات وتقاسمها، وإقامة الأنشطة والمشاريع والمنظمات المشتركة الملائمة لغرض التنبؤ بهذه الظروف وتجنبها وإدارتها؛
 - ١٧ - تلبية الحاجة إلى البيانات المتعلقة بالمياه من أجل تعزيز التعاون؛ وتعزيز الأنشطة المشتركة في مجال المراقبة والبحوث، وتشجيع تقاسم المعارف وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا بشروط مقبولة من الأطراف المعنية؛

١٨ - التشجيع على الاستعانة ببناء توافق الآراء والتخطيط وأدوات دعم اتخاذ القرار التي تعزز القدرات على المشاركة في مواجهة التحديات واغتنام الفرص وإدارة عمليات المقايضة وتنفيذ الحلول؛

١٩ - تعزيز الحوار والتعاون واتخاذ التدابير من أجل تحقيق الاستخدام المفيد والمعقول لموارد المياه عبر الحدود على أساس القواعد والمبادئ والاتفاقات والتشريعات الدولية المقبولة، بما يفهم بالمصالح المتنافسة والمتضاربة، مع مراعاة السمات المحددة لأحواض الأنهار المعنية وظروفها، بما في ذلك إنشاء هيئات مشتركة.

مقترحات محددة لاتخاذ إجراءات طرحت أثناء مؤتمر دوشاني:

١ - اقترحت حكومة طاجيكستان إنشاء مركز دولي بشأن دبلوماسية المياه، في دوشاني، طاجيكستان، يربط بين المعاهد المماثلة عبر المعمورة ويعمل معها.

٢ - أعلنت حكومة طاجيكستان أنها ستقترح على الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان عقد دولي للتعاون في مجال المياه.

٣ - اقترحت شراكة نساء من أجل المياه، استناداً إلى نتائج المنتدى الجنساني، إنشاء صندوق للنساء من أجل المياه لتأمين المشاركة القوية للمرأة في عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

٤ - اقترح المشاركون في المؤتمر إجراء حوار منتظم على الصعيد العالمي بشأن المياه والكوارث. وبغية تفعيل هذا الاقتراح، اقترح المشاركون في الجلسة الخاصة للمؤتمر المعنية بالمياه والكوارث أن تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المواضيع.

٥ - بناء على طلب المشاركين في إحدى مناسبات التركيز الخاصة للمؤتمر، اقترح البنك الدولي، ومنظمة Vox Naturae، والشراكة العالمية للمياه، والمركز الدولي المعني بالتنمية المتكاملة للجبال (ICIMOD)، ومعهد المياه والبيئة والصحة التابع لجامعة الأمم المتحدة، المضي قدماً، بالتعاون مع الأطراف المهتمة، في تأمين الدعم الحكومي والمالي اللازم لإطلاق مجموعة "حلقة الجليد" (Ice Circle) في اجتماع مائدة مستديرة من المقرر عقده في أيسلندا في أوائل عام ٢٠١٤. ومن خلال المنتدى التعاوني الذي ستوفره المجموعة وصندوقها الاستثماري المتعدد المانحين فضلاً عن دورها التمثيلي، فإنها ستقوم برصد عمليات فقد الكتل الجليدية والتخفيف من آثارها، وبناء قدرات المجتمعات المتأثرة على التكيف، ودراسة آثار الملوثات المناخية قصيرة العمر على الأنهار الجليدية والتخفيف من هذه الآثار، وضمان عرض الشواغل المتعلقة بحالة وآثار التغير الثلجي والنظم الجليدية في جداول الأعمال الدولية.

- ٦ - بالنظر إلى ما تسهم به المياه والمرافق الصحية في التنمية البشرية، تُشجّع الحكومات والمصارف الإنمائية والجهات المانحة على مواصلة الاستثمار في المياه والمرافق الصحية، ولها أن تتوقع عائدات ضخمة على المدى المتوسط.
- ٧ - تدعى الحكومات والمنظمات الدولية إلى القيام، عن طريق إشراك المجتمعات المحلية، بإجراء تحليلات محددة بشأن الفوائد الاقتصادية للتعاون في مجال المياه بالنسبة إلى كل وضع أو حالة تحتاج إلى هذه التحليلات.
- ٨ - ينبغي إنشاء وتفعيل قاعدة بيانات موحدة ومركز لتبادل المعلومات بشأن خدمات المياه والنظم الإيكولوجية على مستوى المنظمات الدولية من أجل دعم العاملين في مستجمعات المياه ومختلف عمليات اتخاذ القرار.
- ٩ - ينبغي للقطاع الخاص والحكومات والمنظمات الدولية أن تعمل معا من أجل بناء القدرات، بما في ذلك عن طريق برامج تعليم عال محددة، من أجل إعداد جيل جديد من القائمين على إدارة المياه ممن يتمتعون بالمعارف والمهارات الواسعة النطاق.
- ١٠ - ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن توفر تمويلا محمدا لضمان المشاركة القوية للنساء في أنشطة اتخاذ القرار المتصلة بشؤون المياه على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي على غرار ما حدث بالنسبة إلى مؤتمر دوشانبي.
- ١١ - ينبغي دعم إنشاء آلية تتيح تبادل أفضل الممارسات بشأن القوانين والأنظمة والمعايير والميزانيات المتعلقة بالمياه على مستوى المنظمات الدولية لغرض تعزيز المساهمة في تنمية القدرات.

المرفق الثالث

موجز أعدده الرئيس

الاجتماع الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه

عقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه في دوشاني، طاجيكستان، يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٤/٦٧، المعنون "تنفيذ أنشطة السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣"، بغرض تعزيز الحوار والفهم المتبادل وتعزيز الشراكة والتعاون بشأن المسائل المتعلقة بالمياه في ما بين جميع أصحاب المصلحة وعلى كل المستويات.

وشارك في هذا الاجتماع وفود وممثلون رفيعو المستوى من ١٤٧ من البلدان والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية إلى جانب ممثلين للحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص.

وارتكز المؤتمر على نتائج الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي دار في دورة الجمعية العامة السابعة والستين، إبان الاحتفال باليوم العالمي، يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، في نيويورك، ويوم المياه العالمي الرسمي، المعقود في لاهاي، والتي خصصت للتعاون في مجال المياه، وهو موضوع السنة الدولية.

وركز المؤتمر على أربعة مواضيع رئيسية هي:

- ١ - التعاون في مجال المياه لأغراض التنمية البشرية؛
- ٢ - التعاون في مجال المياه لتحقيق فوائد اقتصادية؛
- ٣ - التعاون في مجال المياه من أجل النظم الإيكولوجية؛
- ٤ - التعاون في مجال المياه عبر الحدود.

وركز المؤتمر أيضا على المسائل الشاملة التالية:

- ١ - التعاون في مجال المياه والقضايا الجنسانية؛
- ٢ - التعاون في مجال المياه وبناء القدرات؛
- ٣ - التعاون في مجال المياه والتآزر القطاعي؛
- ٤ - دوافع ومحفزات التعاون في مجال المياه.

ونظمت أيضا مناقشة عن الجوانب المختلفة للتعاون في مجال المياه في إطار منبر قضايا المرأة تحت عنوان "تمكين المرأة: أساس للتعاون عبر الوطني في مجال المياه"، كما عقدت نحو ٢٠ مناسبة للتركيز على موضوعات خاصة قام على تنظيمها الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية والوطنية، إضافة إلى معرض مواضيعي تحت عنوان "الماء يوحدنا".

وجرى الإعراب عن التقدير الخالص لحكومة طاجيكستان لاستضافة المؤتمر ولما حظي به جميع المشاركين من حفاوة وكرم ضيافة، وللمساعدة والدعم اللذين وفرتهما الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

استنتاجات الجلستين العامتين الرفيعتين المستوى الأولى والثانية

أشار المشاركون إلى السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، والسنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣، وحملة الصرف الصحي حتى عام ٢٠١٥.

ولاحظوا أن ٨٦٢ يوما تفصلنا عن نهاية العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥.

وتم التأكيد على أن المؤتمر جزء من سلسلة مناسبات نُظمت خلال السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، بدءا بمؤتمر الأمم المتحدة السنوي المعني بالمياه، المعقود في سرقسطة في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الذي تلاه بدء الاحتفال بالسنة الدولية في مقر اليونسكو في باريس في ١١ شباط/فبراير، مروراً بالأسبوع العالمي للمياه في ستوكهولم من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر، ومؤتمر القمة المعني بالمياه، المعقود في بودابست في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

ويصب المؤتمر أيضا في العملية السياسية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، حيث يقدم مدخلات فنية تتعلق بالمياه والتنمية المستدامة.

المبادئ

أكد المشاركون من جديد أن المياه تقع في صميم التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعدد من التحديات العالمية الرئيسية، كما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وجدد المشاركون التأكيد أيضا على الأهمية البالغة التي يكتسبها التعاون في مجال المياه للحفاظ على السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، وتوفير خدمات الصحة العامة، وتحقيق الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وحماية البيئة. وفي الختام، ذكّر المشاركون بالمبادئ العامة للتعاون في مجال المياه، مثل التخطيط، وتبادل المعلومات، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وما إلى ذلك.

وسائل التنفيذ

أقر العديد من المشاركين بوجود أدوات مختلفة للتعاون في مجال المياه، من قبيل الأطر القانونية، والترتيبات المؤسسية، وآليات تبادل المعلومات، والتقييمات والبحوث المشتركة، وتقديم حوافز للتعاون، وآليات الوساطة وتسوية المنازعات، وتقاسم المنافع والتكاليف والتمويل.

وفي عدة مناسبات، جرى التأكيد على أهمية تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم والتدريب، وتبادل التجارب والخبرات، ونقل التطورات والمعارف العلمية، وتقديم المساعدة التقنية للتعاون في مجال المياه، الذي يشمل أيضا تعزيز القدرات المؤسسية من خلال المنظمات المعنية بأحواض الأنهار على سبيل المثال، بما في ذلك من خلال التخطيط للمياه وإدارتها ورصد الموارد المائية.

وأبرزت الآراء بوجه عام أهمية التعاون من أجل تحسين فرص الحصول على التكنولوجيات المناسبة ونقلها، خاصة فيما يتعلق بكفاءة استخدام المياه، ولكن ليس حصرا عليها، وكذلك بشأن معالجة المياه وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها.

وجرى التسليم على نطاق واسع بالأهمية الحاسمة لتوفير القدر الكافي من الدعم والاستثمار من جانب أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين، والحكومات الوطنية، والشركاء الدوليين، والقطاع الخاص من أجل النهوض بالتعاون في مجال المياه.

دور أصحاب المصلحة

تم الإقرار بأن الحكومات تضطلع بدور رئيسي في تأمين المياه للطلبات المتنافسة. ومع ذلك، فإن السعي إلى إيجاد عالم يتمتع بأمن المياه مسؤولية مشتركة، ولا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعاون في مجال المياه على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، ومن خلال شراكات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، تشمل المواطنين وواضعي السياسات ومؤسسات القطاع الخاص.

وتم الاعتراف اعترافا كاملا بدور ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات، والسلطات الإقليمية والمحلية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، والنساء، والشيوخ، والشباب، والأسر، والأفراد في كفالة إدارة مستدامة للموارد المائية.

وأشار المشاركون إلى الدور الهام للتعاون في مجال المياه فيما بين جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما منظمات المجتمعات المحلية، من أجل توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع، وخاصة لأكثر الفئات ضعفا وللفئات المهمشة.

وهناك العديد من الفئات الضعيفة والمهمشة، لكل منها احتياجاتها الخاصة، وتواجه كل منها عوائق مختلفة تحول دون حصولها على المياه بصورة منصفة، وبالتالي تتطلب حلولاً مختلفة. ومن المهم أن يعمل صانعو السياسات وجميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ السياسات العامة، كالوكالات التنظيمية، وأصحاب المصلحة، ومقدمي الخدمات (سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص) على تكريس الوقت والموارد للتأكد من أن تلك الحلول تشمل الفئات الضعيفة والمهمشة، وأن احتياجاتها الخاصة تؤخذ في الحسبان. وفي العديد من الحالات، تتطلب الحلول الملائمة استجابة متكاملة تجمع بين السياسات وكفالة التعاون بين جميع الوكالات العامة.

قضايا التعاون في مجال المياه في الحاضر وتوجيهه في المستقبل

تشكل الضغوط المتزايدة على موارد المياه، والتحويلات الإقليمية في معدلات سقوط الأمطار الناجمة عن تغير المناخ، وتراجع الأنهار الجليدية واختفاءها المتوقع أن يتسارعا في القرن الحادي والعشرين، عوامل من شأنها أن تُغير الطابع الموسمي لتدفقات المياه وتهدد بتقليص توافرها والحد من إمكانيات الري وتوليد الطاقة الكهرومائية.

وأبرزت أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في الوقت المناسب، فضلا عن تحديد أهداف ومؤشرات طموحة وقابلة للتحقيق لبلوغ غاية التنمية المستدامة بشأن المياه في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تم اقتراح الأهداف التالية المتصلة بالمياه:

١ - حصول الجميع على المياه المأمونة والمستدامة، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية؛

٢ - بلوغ مستويات كافية في معالجة المياه المستعملة ومياه الصرف الصحي قبل إعادتها إلى البيئة الطبيعية أو إعادة استخدامها في الزراعة أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية؛

٣ - إحداث تحسن كبير في إنتاجية وكفاءة استخدام المياه في الزراعة والصناعة وعلى مستوى الأسر المعيشية، والحد بقدر كبير من ضياعها.

وتم التشديد على أن البلدان يجب أن تتعاون من أجل زيادة فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وتحسين إدارة المياه لأغراض الري والاستخدامات الإنتاجية، وهو أمر ينطوي على إمكانية انتشار الملايين من براثن الفقر والجوع. فالتعاون الفعال والشامل للجميع في مجال المياه على جميع المستويات، المحلية منها والوطنية والإقليمية والدولية، أمر ضروري لإدارة المياه بفعالية، ومن ثم، لتحقيق الأهداف والغايات الرئيسية المتصلة بالمياه.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التوجيهات المتعلقة بالتعاون في المستقبل في "إطار عمل دوشانبي" الذي وُضع خلال المؤتمر.

استنتاجات الفريق الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه من أجل التنمية البشرية

تم التأكيد من جديد على أن التعاون في إدارة المياه المشتركة وتنميتها يمكن أن يضع الأساس لتنمية بشرية واسعة النطاق. وإن إدارة الموارد المائية وأوجه عدم اليقين من طاقاتها المدمرة والبناءة في آن واحد وسيلة أساسية لتمكين من النمو الاجتماعي الاقتصادي والقدرة على التكيف الإيكولوجي. وتخصيص المياه وإعادة تخصيصها عملية مستمرة من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتغيرة مع نمو المجتمعات وازدهارها. والتعاون هو أفضل السبل لإدارة هذه التغييرات بالطرق السلمية.

مساهمة أساسية في التنمية البشرية

تسهم المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية إسهاما كبيرا في التنمية البشرية (فهي تؤثر في ٧٥ في المائة من متغيرات دليل التنمية البشرية). ويتسم الاستثمار في المياه والمرافق الصحية بارتفاع معدل العائدات (٨ دولارات لكل دولار يُستثمر). والبلدان المتوسطة الدخل مثل كوستاريكا تصف الاستثمار في المرافق الصحية والمياه بالمساهمة الرئيسية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق مستويات أعلى من الناتج المحلي الإجمالي.

المساواة

يعد تحقيق المساواة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وهو ضروري على وجه الخصوص لتحقيق العدالة

الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. ويتعلق ذلك بإتاحة الفرص المتساوية لكل طفل وكل إنسان، لتمكين الجميع من تحقيق إمكاناتهم الإنتاجية. وينقطع ملايين الأطفال عن الدراسة كل سنة لأنهم مضطرون إلى إمضاء وقتهم في جلب الماء، أو بسبب عدم وجود مرافق صحية منفصلة للإناث والذكور، ويموت ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ طفل في الشهر بسبب الافتقار إلى المياه النقية والمرافق الصحية الآمنة.

إشراك أصحاب المصلحة

شدد أعضاء الفريق أيضا على أن التعاون في مجال المياه والصرف الصحي يتطلب إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في جميع المستويات، المحلية منها والوطنية والإقليمية والعالمية، وعلى أن الإدارة الرشيدة والإرادة السياسية في مجال المياه والصرف الصحي لا تقلان أهمية عن توافر المياه وخدمات الصرف الصحي.

المياه والصرف الصحي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

أقر أعضاء الفريق بأن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي ما فتئ يتحسن، وأن الدول الأعضاء توليه الأولوية بصورة متزايدة. وقد زادت الأهداف الإنمائية للألفية من الأهمية المولاة للمياه وخدمات الصرف الصحي، وساعدت على إثبات أن الاستثمارات فيهما تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف القضاء على الفقر وضمان صحة الأطفال. غير أن بلوغ غايات خدمات الصرف الصحي تخلف عن الركب، وقد شدد أعضاء الفريق على أهمية النداء الذي أطلقه وكيل الأمين العام إلى العمل بشأن الصرف الصحي من أجل سد هذه الثغرة خلال السنتين المقبلتين. واتفق جميع أعضاء الفريق على ضرورة أن تحتل المياه وخدمات الصرف الصحي مكانا بارزا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

استنتاجات الفريق الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه من أجل المنافع الاقتصادية

المنافع الإضافية لتقاسم فوائد التعاون في مجال المياه والتَّهَج الشاملة لعدة قطاعات

هناك العديد من أمثلة منافع التعاون: فقد ساعد التعاون في نظم الإنذار المبكر وتقاسم أماكن الإيواء فيما بين المجتمعات الساحلية والسلطات الحضرية في بنغلاديش على الحد كثيرا من عدد الخسائر في الأرواح التي تسببت فيها الفيضانات على مدى السنوات العشرين الماضية. وفي حوض نهر زامبيزي، سيمكن تنسيق تشغيل مرافق توليد الطاقة

الكهرمائية فيما بين البلدان من الزيادة في توليد الطاقة بنسبة ٢٣ في المائة عن التشغيل دون تنسيق. وعند النظر إلى الفوائد المتعددة القطاعات، تعادل منافع المشاريع الاستثمارية المتعددة الأغراض، من قبيل مشاريع حوض نهر كاغيرا، المشتركة بين بوروندي ورواندا وغرب تنزانيا، ثلاثة أضعاف منافع الاقتصار على توليد الطاقة.

الترتيبات المؤسسية التي مكنت من الاستفادة من التآزر بين القطاعات

يمكن لاستراتيجيات التخطيط على صعيد أحواض الأنهار (على العكس من التخطيط لقطاع أو مشروع واحد) والمنظمات المعنية بأحواض الأنهار المسؤولة عن ذلك أن تحقق نتائج أفضل، وأن تدير الآثار بشكل أحسن. وتمكّن هذه النهج من إجراء تقييمات الأثر التراكمي ومن التخطيط الاستراتيجي لأحواض الأنهار من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من استخدام الموارد، والإدارة الأفضل للآثار البيئية والاجتماعية. ومن ثم، فإن أحد العناصر الرئيسية لاستخلاص الفوائد الاقتصادية من التعاون الشامل لعدة قطاعات هو إعداد استراتيجية إنمائية متعددة الأغراض، وإنشاء مؤسسات لها ما يكفي من القدرة على إدارة الموارد، والحصول على التعاون، والتعامل مع الظروف المتغيرة. وقد أثبتت التجربة أن إشراك المستعملين يؤدي دورا هاما في حفز العمل. فقد تبين أن عمليات إدارة المياه والتخطيط لها التي تشرك المستعملين تيسر التعاون الطويل الأجل في كل بلد من البلدان وتحافظ عليه وتحفزه. ويمكن للمؤسسات الدولية أن تؤدي دور الحافز الرئيسي عندما تتصرف بصفتها أطرافا ثالثة محايدة توفر الخبرة والتمويل. ويمكن للصكوك القانونية القوية أن تساعد على حفز ودعم التعاون في إطار مبادئ وأطر مشتركة متفق عليها.

تكنولوجيات الرصد الجديدة تساعد على تحقيق المنافع

إننا بحاجة إلى الاستثمار في الربط بين تقنيات الرصد الجديدة واستخدامها. ويمكن أن توفر التكنولوجيات والابتكارات الجديدة في تبادل المعلومات قواعد بيانات ثرية تجعل من الممكن تحقيق منافع اقتصادية من المياه المشتركة وتيسير نشر تلك المعلومات بشفافية. ولا يزال استخدام أحدث التكنولوجيات، مثل المجموعة الناشئة الأوسع نطاقا من السواتل وما يتصل بها من نظم الرصد، يتطلب خطوة إضافية لإشراك مجتمع البحوث الاقتصادية بشكل تام، مما سيمكن أصحاب المصلحة من تصور أفضل للقيمة الاقتصادية لتقاسم المنافع وجدواها (وذلك في الزمن الحقيقي في كثير من الأحيان).

الجدوى السياسية لتقاسم المنافع

للجدوى السياسية لتقاسم المنافع الاقتصادية أهمية بالغة. وتشمل العناصر الأساسية في إدراك وتقاسم المنافع الاقتصادية المتأتية من الموارد المائية المشتركة ما يلي: المعلومات المتعلقة بالموارد؛ القدرة على التنبؤ بالموارد، مما يقتضي وجود معلومات كافية؛ الاستقرار السياسي وإمكانية تقاسم المنافع؛ إمكانية توفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي؛ مشاركة المجتمعات المحلية المعنية وتأييدها. أما الجدوى الفنية البحتة لنهج تقاسم المنافع، فلا تضمن نجاحه.

المنافع الاقتصادية المتأتية للمجتمعات المحلية الفقيرة والنهج النابعة من القاعدة

تعتمد المجتمعات المحلية الفقيرة على الموارد المائية والخدمات البيئية للبقاء على قيد الحياة. ومن الناحية التاريخية، استخدم هؤلاء الناس السلع والخدمات التي توفرها البيئة، من قبيل المياه، والأخشاب، والأسماك ومنتجات الأراضي الرطبة والخدمات المجانية. وقد ثبت أن النهج النابع من القاعدة يحقق أفضل النتائج ويسر بناء الثقة بين الذين سيتقاسمون المنافع الاقتصادية. وينصب التركيز على المستخدمين المحليين بصفتهم نقطة انطلاق التعاون في مجال المياه. وثمة حاجة إلى إدراج ما تقوده المجتمعات المحلية وتحركه الحوافز من حلول تضرب بجذورها في واقع الفقراء من الرجال والنساء.

التحليل الاقتصادي الخاص بكل موقع

يلزم إجراء تحليلات اقتصادية خاصة بكل حالة لدعم القرارات حول تقاسم المنافع الاقتصادية. وهناك طائفة من النماذج المتاحة لتقاسم المنافع الاقتصادية، ولكن ليست هناك نسخة سحرية من حجم واحد تصلح للجميع. وتحديد المنافع الاقتصادية والمبادلات التي تنطوي عليها هو دائماً أمر يخص أوضاعاً وحالات محددة. وهذا يعني أن التحليلات الاقتصادية يجب أن تُنجز في كل وضع على حدة ويشارك جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمعات المحلية.

استنتاجات الفريق الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه من أجل النظم الإيكولوجية

يساعد التعاون في مجال المياه على حماية البيئة ومصادر الموارد المائية وجودتها، وعلى الحد من مخاطر الفيضانات، وعلى تقديم خدمات أخرى للبشرية من النظم الإيكولوجية المستدامة التي تؤدي وظائفها. وثمة حاجة إلى نهج جديد لإدماج خدمات النظام الإيكولوجي

في نظم التخطيط وتوفير منبر لمناقشة المفاضلات الإنمائية في جميع القطاعات، أي الماء والطاقة والزراعة، وزيادة إدماج منافع الهياكل الأساسية الطبيعية والمنشأة. واعترف المشاركون بأن الاستثمار في الهياكل الأساسية الطبيعية يعزز أمن المياه.

سد الفجوة في التنفيذ

يلزم توفير حوافز لتحقيق الالتزامات المتعلقة بحماية البيئة التي قطعت بالفعل على صعيد السياسة العامة: بمعنى أن هناك حاجة إلى سد الفجوة في التنفيذ. ولا بد من إشراك المجتمعات المحلية في مسائل المياه والنظم الإيكولوجية. وجرى تسليط الضوء على أهمية إقناع السلطات بزيادة الاستثمار في المحافظة على البيئة والخدمات التي تقدمها.

النظم الإيكولوجية جزء من الحل

ينبغي ألا تُعامل النظم الإيكولوجية بعد الآن باعتبارها مسألة إضافية، ولكن باعتبارها جزءاً من الحل الذي يتطلب مشاركة طائفة أوسع من الشركاء في عملية التخطيط. ومن الضروري إدماج اعتبارات النظام الإيكولوجي في مختلف نظم التخطيط (المركزية مقابل اللامركزية) والقطاعات (مثل المياه والغذاء والطاقة). ويلزم تحقيق التوازن والفوائد والترابط بين الهياكل الأساسية التقليدية والهياكل الأساسية الطبيعية في الاستراتيجيات القطاعية والخطط الإنمائية.

لا ينبغي تجاهل الهياكل الأساسية الطبيعية

ينبغي إيلاء الهياكل الأساسية الطبيعية أهمية أكبر في الإدارة العامة للمياه لأغراض الزراعة وإنتاج الطاقة والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية وتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استخدامها. وتم التأكيد على ضرورة أن يكون التثقيف البيئي، بما في ذلك إيجاد فهم أفضل لقيمة خدمات المياه والنظم الإيكولوجية، في صدارة الأولويات. وسلط الفريق الضوء بوضوح على أهمية توسيع نطاق أنماط التفكير الحالية المتصلة بالمياه والنظم الإيكولوجية، وبالتالي معالجة أهمية تثقيف الشباب بشأن المياه والبيئة وخدمات النظم الإيكولوجية.

وضع نظم مدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية

هناك حاجة إلى زيادة تقييم نظم تحديد مدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية ووضعها وتطبيقها الأوسع نطاقاً في سياسة واستراتيجية إدارة موارد المياه. وهناك حاجة إلى التثقيف والإعلام بشأن قيمة خدمات النظم الإيكولوجية من أجل معالجة مختلف المشاكل

المتصلة بالمياه. ومن المهم توافر قاعدة بيانات موحدة وتبادل للخبرات ذات الصلة بالمياه وخدمات النظم الإيكولوجية التي يمكن أن تدعم العاملين في مناطق مستجمعات المياه ومختلف عمليات صنع القرار. وهناك حاجة لتسليط الضوء على قيمة الاستثمار في خدمات النظم الإيكولوجية، وربط ذلك بدور المياه، وأن تظهر بوضوح الفوائد المتبادلة التي قد تنجم عن هذه الاستثمارات.

استنتاجات الفريق الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه عبر الحدود

تعزيز الفهم المشترك وتقاسم البيانات

في أحيان كثيرة، تنشأ التحديات التي يواجهها التعاون في مجال المياه في سياق اقتصادي واجتماعي وسياسي أوسع نطاقاً يجب أن يؤخذ في الاعتبار. وتشمل نقاط بدء التعاون عبر الحدود التوصل إلى فهم مشترك للتحديات واغتنام الفرص واستخدام بناء القدرات على نحو مشترك وتبادل البيانات باعتبار ذلك وسيلة لبناء الثقة.

الآليات القانونية والمؤسسية

تعد اتفاقات أحواض الأنهار وما يرتبط بها من آليات مؤسسية أدوات أساسية للإدارة المشتركة للموارد استناداً إلى الاعتبارات السليمة في ما يتعلق بالاحتياجات والفرص. والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بشأن المياه صكوك قانونية هامة للدفع بعجلة التنمية التعاونية وتوجيهها وإدارة المياه السطحية والجوفية المشتركة.

النهج الشاملة لعدة قطاعات

بالإمكان توسيع نطاق "سلة الفوائد" الإجمالية التي يمكن أن يحققها التعاون، وجعلها أكثر جاذبية واستخدام آفاق تخطيط أطول أمداً من التي تُطبق في الوقت الراهن، مما يعد ضرورياً لاستدامة مصادر المياه، وذلك بتطبيق نهج كلية وشاملة لعدة قطاعات، وتحديد الاحتياجات والإمكانات المختلفة التي تنفرد بها البلدان في مختلف القطاعات مثل الزراعة والطاقة، وتوفير المياه.

تحسين قدرات أصحاب المصلحة على التعاون المفيد

يتعين على النساء والشباب وأصحاب المصلحة على جميع المستويات القيام بدور فعال في مجال الدعوة وصنع القرار من أجل بناء الإرادة السياسية لإجراء هذا الحوار. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز بناء القدرات، بوسائل منها تحسين التعليم العالمي، من أجل إعداد

جيل جديد من مديري المياه ذوي المعارف والمهارات واسعة النطاق (التقنية وكذلك القانونية والاجتماعية والاقتصادية).

استنتاجات الفريق الرفيع المستوى بشأن التعاون في مجال المياه والقضايا الجنسانية

عقد المنتدى الجنساني المعنون "تمكين المرأة: أساس لنجاح التعاون عبر الوطني في مجال المياه" في اليوم السابق للمؤتمر. وحضر هذه المناسبة أكثر من ١٥٠ مشاركاً، بمن فيهم أكثر من ١٠٠ امرأة من جميع أنحاء العالم. وأسهمت نتائج المنتدى في عمل الفريق الرفيع المستوى، وأدرجت في الاستنتاجات الواردة أدناه.

وجرت مناقشة الدور الأساسي للنساء في إدارة المياه، بالنظر إلى دورهن في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وأهمية تعزيز القيادة النسائية في السياسات المائية وصنع القرار من أجل التنفيذ الأكثر فعالية للتعاون في مجال المياه.

رأس المال الاجتماعي

تمثل الأدوار الفنية والتقليدية للمرأة رأس مال اجتماعي مهم يمكن، بل وينبغي، أن يُستخدم في إحداث التغيير المطلوب في إدارة المياه من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلامة البيئية، وسد الثغرات بين أصحاب المصلحة وتحقيق التبادل والتعاون المشترك بين القطاعات وعبر الحدود.

تحقيق المساواة بين الجنسين في التعاون في مجال المياه

لا بد أن يكون هناك توزيع عادل للتكاليف والفوائد بشأن التعاون في مجال المياه، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وتتواجد مواقع النفوذ الكبرى على مستوى القاعدة الشعبية: ويلزم تمكين المرأة في المجتمعات المحلية للتعبير عن الاحتياجات المحلية الأكثر إلحاحاً وإبلاغ صانعي القرارات على النحو الكافي من القاعدة إلى القمة. ويتطلب إنجاز النهج القائمة على المشاركة الهادفة لتحقيق التعاون بشكل أفضل الاستثمار في تحقيق تكافؤ الفرص من أجل صنع القرار بطريقة مستنيرة. ويتطلب ذلك تغييراً في العقلية للنظر إلى المرأة بوصفها جهة فاعلة وعامل تغيير بدلاً من كونها من الضحايا والفئات الضعيفة.

الشمول

ينبغي أن يبدأ التعاون في مجال المياه وينتهي بالإدماج الكامل للمرأة على جميع المستويات. وينبغي أن تمثل النساء بالحد الأمثل الممكن في المناصب المؤثرة في إدارة المياه على جميع المستويات، مما يتطلب استثمارات محددة الأهداف في رأس المال البشري النسائي.

إجراءات محددة

من الضروري إنشاء صندوق للمرأة من أجل المياه لدعم مشاريع وبرامج المرأة في مجال إدارة المياه، مع إنشاء صندوق زمالات لدعم تدريب المرأة العاملة في مجال المياه. ومن الأهمية البالغة تنمية القدرات على جميع المستويات من أجل كفالة المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ونشأ عن نجاح الحفل الجنساني توقعات بالبناء على هذا النجاح بعقد مؤتمر وطني للمتابعة بشأن المياه في طاجيكستان (مؤتمر العمل الذي نُظم بشأن الدور الرئيسي الذي تقوم به المرأة من أجل الشراكة المائية).

استنتاجات الفريق الرفيع المستوى بشأن التعاون وبناء القدرات في مجال المياه

التنمية الفعالة للقدرات من أجل التغيير

تعد تنمية القدرات منطلقاً أساسياً من أجل التعاون في مجال المياه. وينبغي أن يشمل بناء القدرات التدريب المهني المتطور، وكذلك التنمية الفنية والتنظيمية، بحيث تستجيب لبيئة معقدة وسريعة التغيير. ويجب أن تضاف مهارة التسليم بالتغيير والتحديات والفرص والتعامل معها على نحو استباقي إلى عالم الحلول التقنية. ومن أجل تحقيق الأثر المرجو، فإن بناء القدرات يستلزم التأكيد على الروابط القائمة بين اختصاصات الأفراد وأداء المنظمات الوطنية والمؤسسات الإقليمية في ما يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي والحوار وإنشاء برامج تبادل البيانات والاتصالات.

هدف تنمية القدرات

لكي تحقق جهود تنمية القدرات من أجل التعاون فعاليتها، ينبغي أن توجه إلى كافة مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والفئات المهمشة والضعيفة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق الديمقراطية وتوحي التראה. وبالنظر إلى الدور الخاص الذي تضطلع به السلطات المحلية والإقليمية، ينبغي تعزيز قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها على النحو الواجب. وينبغي دعم آلية للتمكين من تبادل أفضل الممارسات بشأن قوانين المياه وأنظمتها ومعاييرها وميزانياتها.

القدرة على تحسين تقاسم البيانات والمعلومات

يلزم توافر القدرة على الاستفادة من المعلومات واستخدامها على نحو دقيق في إفادة عملية اتخاذ القرارات بحيث تكفل، على الصعيدين الوطني والدولي، أن التعاون الفعال بشأن المياه لا يعوقه الافتقار إلى البيانات بشأن كمية الموارد المائية المتاحة وتوزيعها ونوعيتها وكذلك بشأن المعايير ذات الصلة.

تمويل تنمية القدرات

يسهم الدعم السياسي والمالي المقدم من الحكومات في كفاءة استدامة تنمية القدرات من أجل التعاون في مجال المياه.

نهج تنمية القدرات

يلزم اتباع نهج متعدد التخصصات ومتكامل من أجل استيعاب الجوانب العديدة للتعاون في مجال المياه مما يشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والضوابط والموازن.

استنتاجات الفريق الرفيع المستوى بشأن أوجه التآزر القطاعية

التحديات التي يواجهها أمن المياه

تتمثل التحديات التي تواجه أمن المياه في زيادة ندرتها، والكوارث المتصلة بها، وتدهور نوعيتها. وفي هذه البيئة المعقدة بالتحديات، يمكن أن تحقق أوجه التآزر الإيجابية بين القطاعات الفوائد العامة المرجحة من استدامة موارد المياه.

عدم جدوى النهج القائمة على قطاع وحيد

لم تساعد نهج القطاع الوحيد في الماضي على معالجة المسائل المتصلة بالتنافس بين استخدامات المياه ومستعمليها.

أوجه التآزر القطاعية تعزز الفوائد

تشكل أوجه التآزر بين القطاعات عوامل رئيسية من أجل تعزيز الفوائد العامة المتأنية من المياه المتاحة وإدارتها على نحو مستدام. والصلة بين المياه والغذاء والطاقة، على وجه الخصوص، موضوع رئيسي في الكثير من المنتديات الدولية والحوارات بشأن التنمية.

الإدارة المتكاملة للموارد المائية

تم الاعتراف بأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي النهج المناسب لإنهاء المنافسة بين المستخدمين، لاتصافها بالمرونة والشمول. فهذا النهج يتيح مرونة التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم، لكن لا يتسنى له أن يتكامل بالنجاح دون الالتزام السياسي القوي والحكم الرشيد والمؤسسات المتجاوبة بدعم من القوانين ذات الصلة، والتي تشكل عوامل أساسية من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للمياه.

الالتزام السياسي والمؤسسات الجيدة

يتوقف تحقيق النتائج على الالتزام السياسي، والإدارة الجيدة للمياه، والمؤسسات القادرة على الاستجابة، وبناء القدرات على جميع المستويات، بما في ذلك التعليم النظامي والتدريب المهني.

الاستمرارية والنتائج

لا غنى عن العمل المستمر من أجل التعاون في مجال المياه والإجراءات القائمة على النتائج.

استنتاجات الفريق الرفيع المستوى بشأن دوافع ومحفزات التعاون في مجال المياه

تجسدت الرسالة الرئيسية الصادرة عن هذا الفريق الرفيع المستوى في أن هناك حاجة إلى تعزيز الحوافز وإيجاد سيناريو يفوز فيه الجميع للشركاء في التعاون في مجال المياه، وكذلك المشاركة في الدوافع والترويج للفوائد الواضحة من أجل تغيير السلوك بشكل أساسي وتحقيق التعاون عالي النوعية في مجال المياه. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قدم الفريق الرفيع المستوى ثلاثة اقتراحات رئيسية، كالتالي.

زيادة الوعي بشأن الفوائد

تلزم زيادة الوعي والتركيز بدرجة كبيرة على الفوائد المتبادلة للتعاون في مجال المياه: ويشمل ذلك الفوائد الاقتصادية، وحماية البيئة، والحفاظ على الموارد المائية، وإدارة المخاطر، والصحة، والالتزام بالاتفاقات، وتعزيز السلام والأمن، وما إلى ذلك. وحدد الخوف من الخسائر (في الأصول الاقتصادية وفي الأرواح على حد سواء) الناجمة عن الكوارث، والحاجة إلى استراتيجيات لإدارة المخاطر على المستوى المجتمعي والوطني والإقليمي والعالمي كدافعين من دوافع التعاون، إضافة إلى التجربة غير المكلفة بالنجاح والتمثلة في السعي إلى الانفراد

بإيجاد حل لهذه المشاكل. ويمكن النظر إلى التعاون في مجال المياه باعتباره وسيلة للاضطلاع بجهد دبلوماسي إيجابي وبناء، ولا سيما الدبلوماسية الوظيفية ودبلوماسية المسار الثاني، التي تمثل أحيانا الإمكانية الفعلية الوحيدة لإجراء حوار بين الأطراف.

بناء السياسات على أسس علمية سليمة

تنبغي الاستعانة بتبادل البيانات والمعلومات والنتائج الخاصة بالتكنولوجيا الجديدة لغرض توفير المزيد من المعارف بشأن التعاون في مجال المياه بما يضمن اتخاذ القرارات القائمة على المزيد من الأدلة أو الأسس العلمية: وبوجه خاص، "بناء السياسات على أسس علمية سليمة". وقد ركز الأعضاء كثيرا من النقاش على الدور المتزايد للعلوم، ولا سيما الكيفية التي يتم بها، عن طريق تبادل المعلومات واستخدام التكنولوجيات الجديدة، من قبيل الصور الملتقطة بالسواتل، تقديم المزيد من الأدلة على فوائد التعاون في مجال المياه. ويعتبر التعليم وزيادة معرفة المواطنين والجهات المعنية الأخرى بشأن المسائل المتصلة بالمياه قاطرة التغيير الذي يؤدي إلى المزيد من التفاهم وإمكانات الشراكات والتعاون.

العمل مع الجهات الفاعلة والقطاعات الأخرى

هناك حاجة إلى إشراك الجهات الفاعلة الأخرى (الأعمال التجارية الخاصة والمجتمع المدني) وقطاعات أخرى (الصحة والزراعة والتعليم، وغيرها) لإيجاد الزخم وزيادة الطلب على التعاون في مجال المياه. وتناولت المناقشة أيضا المسائل المتعلقة بالمياه الجوفية، حيث يظهر على وجه الخصوص انعدام التعاون بين البلدان والقطاعات.